مجلة البحوث المالية والتجارية
المجلد (26) – العدد الثاني – إبريل 2025

دوافع تنفيذ المسئوليات غير الإقتصادية للمنشآت: دراسة تحليلية

Motives for Implementation of Corporate Non-Economic Responsibilities: an Analytical Study

الباحثة/ محمود فتحي على محمد عياده

مرشح للدكتوراه

كلية التجارة- جامعة بورسعيد- قسم المحاسبة

إشـــــراف

أ.د/ نبيل فهمي سلامة
أستاذ المراجعة المتفرغ
بكلية التجارة
جامعة بورسعيد

د/ مروى أحمد محسن
مدرس المحاسبة والمراجعة
بكلية التجارة
جامعة بورسعيد

تاريخ الإرسال	2025-01-28
تاريخ القبول	2025-02-02
رابط المجلة:	https://jsst.journals.ekb.eg/

الملخص:

يهدف البحث إلى التعرف على دوافع تبني وتنفيذ المنشآت لاستراتيجيات المسئوليات غير الإقتصادية وكذلك المشكلات والتحديات التي يمكن أن تعوق تبني المنشآت لمثل هذه المسئوليات في بيئة الأعمال المصرية. وتوصل البحث إلى أن المسئولية الاجتماعية والبيئية هما الاكثر أهمية من بين تلك المسئوليات وأن تنفيذ استراتيجيات تلك المسئوليات يرجع إلى إدارة المنشأة وأصحاب المصالح وأن موارد المنشأة سواء الداخلية أو الخارجية هى أحد الدوافع الرئيسية وراء تنفيذ مثل هذه المسئوليات، كما تعتبر التحديات والمشكلات البيئية والمجتمعية هى أكثر المشكلات التي يمكن أن تعوق تبني وتنفيذ المنشآت للمسئوليات غير الإقتصادية. هذا ويوصي البحث بضرورة دمج المسئولية الاجتماعية والبيئية في الأنشطة التجارية وذلك لما لها من مردود إيجابي على المجتمع والبيئة.

الكلمات المفتاحية: المسئوليات غير الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية، المنشآت.

Abstract:

The aim of the research is to identify the motivations for adopting and implementing non-economic responsibility strategies, as well as the issues and challenges that may hinder the adoption of such responsibilities in the Egyptian business environment. The research found that social and environmental responsibility are the most important among these responsibilities, and that the implementation of strategies for these responsibilities is due to the management of the enterprise and stakeholders, and that the resources of the enterprise, whether internal or external, are one of the main motives behind the implementation of such responsibilities, and environmental and societal challenges and issues are the most important issues that can hinder the adoption and implementation of non-economic responsibilities by enterprises. The research recommends the necessity of integrating social and environmental responsibility into business activities because of its positive impact on society and the environment.

Keywords: Non-economic responsibilities, Social, Environmental, Establishments.

طبيعة ومشكلة البحث:

أصبحت المسئوليات غير الإقتصادية موضوعا هاما يتم مناقشته على نطاق واسع عالميا كمفهوم وممارسة في إدارة المنشآت، ومع ظهور العولمة وشفافية المعلومات، أصبح ينظر إليها بشكل متزايد على أنها أحد العوامل الحاسمة لنجاح المنشآت والتنمية المستدامة، ويتجلى ذلك من خلال تزايد عدد المنظمات التي تمارس تلك المسئوليات بشكل أو بآخر أو حتى تفكر في تبنيها وتنفيذها، حيث تتبنى المنشآت بشكل استراتيجي ممارسات المسئوليات غير الإقتصادية، وأبعادها، وتأثيرات التنفيذ، والمزيد من وجهات النظر والمسئوليات المختلفة سعيا وراء الميزة التنافسية، ومن خلال الابتكار والتأكيد على تفرد التبني فإنهم يدمجون ممارسات هذه المسئوليات مع استراتيجياتهم الأساسية لتمييز أنفسهم عن منافسيهم والحصول على فوائد تجارية ملموسة، إلا أن العديد من الدول النامية لم تحظي بالاهتمام الكافي لتبني المسئوليات غير الإقتصادية ويرجع ذلك لطبيعة وظروف كل دولة ومدي قدرتها على تنفيذ استراتيجيات ومبادرات المسئولية الإجتماعية للمنشآت. كما أن تنفيذ هذه المسئوليات لا يزال موضوعا متناميا حيث لا يزال معظمها غير مستكشف أكاديميا. ومع استمرار المسئوليات غير الإقتصادية للمنشآت في تأسيس موطئ قدم أقوى في الاستراتيجيات التنظيمية، فإن فهم كيفية تنفيذها أمر ضروري لكل من الأوساط الأكاديمية والصناعية، حيث تواجه العديد من المنشآت في الدول المختلفة مشاكل متعلقة بالتنفيذ والإفصاح عن مثل هذه المسئوليات كما انها تفتقر إلى الدافع الكافي لتنفيذ تلك المسئوليات وهو ما دفع الباحث لتناول موضوع البحث والذي يسعي إلى تناوله من خلال الاجابة على التساؤلات التالية:

١- ماهية ومجالات المسئوليات غير الإقتصادية؟

٢- ما هي ابعاد ودوافع تنفيذ المسئوليات غير الإقتصادية للمنشآت؟

٣- ما هي مشاكل الإفصاح عن المسئوليات غير الإقتصادية؟

أهمية البحث:

نظرًا لما يحوزه موضوع البحث من اهتمام العديد من الباحثين والأكاديميين والمهتمين بتبني وتنفيذ استراتيجيات المسئوليات غير الإقتصادية للمنشآت وفي ضوء مراجعة الادبيات والدراسات السابقة تنبع اهمية البحث في كون تبني وتنفيذ المنشآت لتلك المسئوليات له مردود إيجابي على المجتمع والبيئة، كما انه يفيد في ترشيد القرارات وتحسين جودة وشفافية القوائم المالية، ومدي قابليتها للمقارنة، خاصة في ظل عولمة أسواق رأس المال والحاجة إلى جذب

المستثمرين لترشيد قراراتهم الاستثمارية. وهو ما يجعل تبني هذه المسئوليات يساهم في خلق معلومات محاسبية تعد ضرورية لصناع القرارات والمستثمرين.

أهداف البحث:

يتمثل الهدف الرئيسي للبحث في معرفة دوافع تبني وتنفيذ المنشآت المصرية لاستراتيجيات المسئوليات غير الإقتصادية وكذلك المشكلات والتحديات التي يمكن أن تعوق تبني المنشآت لمثل هذه المسئوليات.

حدود ومجالات البحث:

في ضوء مشكلة البحث وأهدافه تتمثل حدود البحث في:

لن يتناول الباحث الدوافع المتعلقة بالمسئوليات الإقتصادية والصحية والقانونية والاخلاقية وغيرها من المسئوليات غير الإقتصادية ولكن تقتصر مجالات البحث على المسئولية الاجتماعية والبيئية باعتبارهما اهم المسئوليات التي يمكن أن تواجه المنشآت.

الدراسات السابقة:

دراسة (Chao, et al, 2023):

استكشاف العوامل المؤثرة في تنفيذ المسئولية الاجتماعية للمنشآت من منظور استراتيجي.

تهدف الدراسة إلى استكشاف العوامل الرئيسية التي تؤثر على تنفيذ المسئولية الاجتماعية للمنشآت الاستراتيجية. حيث تم تلخيص ثلاثة عوامل رئيسية وعشرة عوامل فرعية لتشكيل هيكل شبكي هرمي يعتمد على مراجعة الأدبيات. ثم تم تحديد أولويات أوزان كل عامل وعامل فرعي باستخدام عملية الشبكة التحليلية (ANP). تظهر نتائج هذه الدراسة أن المنشأة هي العامل الرئيسي الأكثر أهمية، في حين أن صورة المنشأة والقدرة على الابتكار ومخاطر السمعة والقدرة المالية ونية الاستثمار هي أهم خمسة عوامل فرعية. كما أن البنية الشبكية الهرمية والعوامل الحاسمة التي اقترحتها هذه الدراسة سوف تساهم في تنفيذ المسئولية الاجتماعية للمنشآت بشكل استراتيجي.

دراسة (Dolores, et al, 2024):

دوافع إعداد التقارير الاجتماعية والبيئية في المنشآت الصغيرة والمتوسطة الإسبانية: تحليل محتوى استقرائي.

تهدف هذه الدراسة إلى إضافة المزيد من المعرفة حول دوافع المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في إسبانيا إلى الانخراط في إعداد التقارير الاجتماعية والبيئية الطوعية. وذلك من خلال تحليل المحتوى الاستقرائي على المعلومات المستمدة من المقابلات مع مالكي المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم ومديريها، والرئيس التنفيذي. وتؤكد الورقة البحثية وجود العديد من الدوافع المتزامنة لإعداد التقارير الاجتماعية والبيئية الطوعية في المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم. وتؤكد النتائج أن إشراك أصحاب المصلحة هو الدافع الأكثر أهمية لإعداد التقارير. كما أنها لا تشير إلى أن المعتقدات والقيم الفردية ليست العامل الرئيسي الذي يدفع إعداد التقارير الاجتماعية والبيئية الطوعية. كما تظهر النتائج أن الصناعة وحجم الشركة هما العاملان المحددان لدوافع إعداد التقارير الاجتماعية والبيئية الطوعية.

دراسة (Galina, et al, 2024):

الإدارة البيئية للأعمال المستدامة في الصناعة الكيميائية في بلغاريا.

تهدف الدراسة إلى إثبات أنه في ظل ظروف تزايد الاهتمام العام والمنشآت بالقضايا البيئية، فإن المنظمات تواجه حاجة متزايدة لتكييف نماذج أعمالها من خلال دمج مبادئ الاستدامة. وقد تم استخدام منهجية مسح الاستبيان حيث تم تشكيل العينة بطريقة الاختيار العشوائي غير المتكرر. وتشير النتائج إلى انه قد تم دمج الإدارة البيئية والأعمال المستدامة بنجاح لتصبح جزءًا مهمًا من استراتيجية الأعمال المستدامة. وان العلاقة بين الإدارة البيئية والأعمال المستدامة تكمن في إعادة التفكير وتطبيق نماذج الأعمال التي تسعى ليس فقط إلى النجاح الاقتصادي ولكن أيضًا إلى الاستدامة البيئية وهو ما يؤكد على ضرورة تبنى أعمال المستقبل في الصناعة الكيميائية في بلغاريا نهجًا واسع النطاق للاستدامة من خلال دمج المسئولية الإقتصادية والاجتماعية والبيئية في الأنشطة التجارية.

دراسة (Haibo, et al, 2025):

البحث في سلوك الاستثمار البيئي للمنشآت من خلال سياسات الائتمان الأخضر.

تتعمق هذه الدراسة في التداعيات الفعلية لسياسة الائتمان الأخضر على استثمارات حماية البيئة للمنشآت من خلال تطبيق طريقة الفرق في الفروق، باستخدام البيانات من المنشآت غير المالية المدرجة في أسواق الأسهم من الفئة أ في شنغهاي واشنطن والتي تمتد من عام ٢٠٠٨ إلى عام ٢٠٢١، وتشير النتائج إلى أن التأثير الإيجابي لسياسة الائتمان الأخضر على الاستثمارات البيئية أكثر وضوحًا في المنشآت المملوكة للدولة. وفي الوقت نفسه في المنشآت

الخاصة تمارس الروابط السياسية تأثيرًا مثبطًا أكثر أهمية على تنفيذ الائتمان الأخضر. كما أن الروابط السياسية في المناطق الأكثر توجهاً نحو السوق، تعمل على إضعاف تأثير سياسة الائتمان الأخضر بشكل كبير، وهو ما يدعو إلى ضرورة دعم الاستثمارات الخضراء.

في ضوء ما تناولته الدراسات السابقة من دوافع اعداد التقارير البيئية والاجتماعية وكذلك العوامل المؤثرة في تنفيذها، يشير الباحث إلى أن تبني المنشآت للمسئوليات غير الإقتصادية وتنفيذ الاستراتيجيات المرتبطة بها أصبح ضرورة لنجاح الأعمال واستدامتها، وهو ما اكدت علية دراسة Galina, ET, AL, 2024 نحو ضرورة تبنى أعمال المستقبل في بلغاريا نهجًا واسع النطاق للاستدامة من خلال دمج المسئولية الإقتصادية والاجتماعية والبيئية في أنشطتها.

خطة البحث:

في ضوء مشكلة البحث وأهميتة وتحقيق لأهدافة تتمثل خطة البحث في:

المحور الاول: ما هية ومجالات المسئوليات غير الإقتصادية للمنشآت.

المحور الثاني: أبعاد ودوافع تنفيذ المسئوليات غير الإقتصادية للمنشآت.

المحور الثالث: مشاكل وتحديات الإفصاح عن المسئوليات غير الإقتصادية.

أولاً: ماهية ومجالات المسئوليات غير الإقتصادية:

١- مفهوم المسئوليات غير الإقتصادية:

تعتبر المسئوليات غير الإقتصادية للمنشآت عنصر حيوي ومفيد لأنها بمثابة أداة استراتيجية لتحقيق الفوائد البيئية والمالية والتشغيلية، وقد تناولت منظمات الأعمال المسئوليات غير الإقتصادية للمنشآت على أنها "تحقيق النجاح التجاري بطرق تحترم القيم الأخلاقية وتحترم الناس والمجتمعات والبيئة الطبيعية، وتتضمن تلك المسئوليات عادة قيام المنشآت بشكل استباقي وطوعي بدمج الاهتمامات الإجتماعية والبيئية في إدارة عملياتها وتفاعلاتها مع أصحاب المصلحة (Gregor Pfajfar, et al, 2018, p:49). حيث تشير المسئولية الاجتماعية للمنشآت إلى مسئولية المنشآة عن تأثير قراراتها وأنشطتها على المجتمع من خلال سلوك شفاف وأخلاقي يتوافق مع التنمية المستدامة ورفاهية المجتمع؛ ويأخذ في الاعتبار توقعات أصحاب المصلحة؛ بما يتوافق مع القانون المعمول به وبما يتوافق مع معايير السلوك الدولية ويكون متكاملا في جميع أنحاء المنشأة.

حيث تشير مجموعة عمل ISO26000 (معيار الأيزو ٢٦٠٠٠) المعنية بالمسئولية الإجتماعية والبيئية إلى أن تلك المسئوليات تعرف بعدد من الأسماء الأخرى والتي تشمل

مسئولية المنشآت، ومساءلة المنشآت، وأخلاقيات المنشآت، ومواطنة المنشآت أو الإشراف عليها، وريادة الأعمال المسئولة، وفي ظل تزايد دمج قضايا المسئوليات غير الإقتصادية للمنشآت في الممارسات التجارية الحديثة، هناك اتجاه نحو الإشارة إليها على أنها "القدرة التنافسية المسئولة" أو "الاستدامة المؤسسية".

وقد بدأ اهتمام المحاسبين بالمسئولية البيئية منذ سنوات قليلة وبدر لهم الجوانب السلبية في استغلال البيئة والعمل على الإفصاح عن تلك الجوانب أو وصف آثارها نتيجة استغلال الإنسان للبيئة أو ممارسة نشاطاته من خلالها وقد ظهرت عدة مسميات في مجال المحاسبة تشير إلى هذا الجانب منها:

أ. المحاسبة الخضراء.

ب. المحاسبة البيئية من أجل التنمية المستديمة.

جـ . المحاسبة البيئية والإقتصادية.

وأياً كانت التسمية فأنها تعني شمول وتكامل عملية القياس والإفصاح المحاسبي والاقتصادي للأنشطة والبرامج التي تؤثر على المجتمع والبيئة والتي تمارسها الوحدات الإقتصادية للوفاء باحتياجات الأطراف المختلفة في المجتمع، ويتوسع آخرون في تحديد مفهوم المحاسبة البيئية فيرون بأنها" تحديد وقياس تكاليف الأنشطة البيئية واستخدام تلك المعلومات في صنع قرارات الإدارة البيئية بهدف تخفيض الآثار البيئية السلبية للأنشطة والأنظمة البيئية وإزالتها عملاً بمبدأ من يلوث يدفع.

وقد وصف مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة المسئوليات غير الإقتصادية للمنشآت بأنها مساهمة الأعمال التجارية في التنمية الإقتصادية المستدامة. بناء على قاعدة الامتثال للتشريعات واللوائح، وتتضمن المسئوليات غير الإقتصادية للمنشآت عادة التزامات وأنشطة تتجاوز القانون تتعلق بما يلي:

حوكمة المنشآت والأخلاقيات والصحة والسلامة والإشراف البيئي وحقوق الإنسان بما في ذلك حقوق العمل الأساسية والتنمية المستدامة وظروف العمل بما في ذلك السلامة والصحة وساعات العمل والأجور والعلاقات الصناعية والمشاركة المجتمعية والتنمية والاستثمار وإشتراك واحترام الثقافات المتنوعة والشعوب المحرومة والأعمال الخيرية للمنشآت والعمل التطوعي للموظفين ورضا العملاء والالتزام بمبادئ المنافسة العادلة وتدابير مكافحة الرشوة ومكافحة الفساد والمساءلة والشفافية وإعداد التقارير عن الأداء وعلاقات الموردين لكل من سلاسل التوريد المحلية والدولية.

ومن خلال ما سبق يتفق الباحث مع التعريف التالي للمسئوليات غير الإقتصادية كأحد واقرب التعريفات التي يمكن أن تشير إلى المسئولية الاجتماعية والبيئية والتي تعرف بأنها عملية توصيل الأثار الإجتماعية والبيئية للأحداث الإقتصادية للمنظمة للمجموعات المستفيدة في المجتمع أو للمجتمع بشكل عام، وذلك لأن هذا التعريف ينطوي على اتساع محاسبة المنشآت ليشمل دور بخلاف دورها التقليدي في تقديم التقارير المالية لأصحاب المصالح، حيث يستند هذا التوسع في المسئولية إلى ضرورة تحمل المنشآت لمسئولياتها تجاه المجتمع وما تشمله من مسئولية إجتماعية أو بيئية (سمره، ٢٠١٥، ص ٤٨٤).

وبشكل عام من المفهوم أن المسئوليات غير الإقتصادية للمنشآت هي الطريقة التي تقوم بها المنشآت بدمج الاهتمامات الإجتماعية والبيئية والإقتصادية في قيمها وثقافتها وصنع القرار والاستراتيجيات والعمليات بطريقة شفافة وخاضعة للمساءلة، وبالتالي إنشاء ممارسات أفضل داخل المنشأة، وخلق الثروة وتحسين المجتمع. وكثيرا ما تكون عناصر هذه المسئوليات مترابطة وتنطبق على المنشآت أينما تعمل في العالم(Narjess, et al, 2021, p:3).

ويقترح المدافعون عن المسئوليات غير الإقتصادية للمنشآت والمشار إليها فيما يلي باسم المسئوليات الإجتماعية والبيئية للمنشآت وضع وتنفيذ استراتيجيات المسئوليات غير الإقتصادية للمنشآت كفرصة لها. حيث انه عندما يتم النظر اليها من منظور استراتيجي، فإنها تنبع من رؤية الإدارة العليا وقيمها ولا تعتبر نفقات ولكنها مبادرة استراتيجية تتبناها المؤسسات بسهولة لتمييز نفسها عن منافسيها (Beji, et al, 2021, p:133).

وتشير المسئوليات غير الإقتصادية في المحاسبة إلى الالتزامات أو الأعباء التي لا تتعلق بشكل مباشر بالأموال أو الموارد المالية بل تتعلق بالمسائل الإجتماعية، البيئية، والأخلاقية وتتعلق بتأثير المنشاة على المجتمع والبيئة والأخلاقيات، كما أن الطبيعة غير الإقتصادية لهذه المسئوليات تجعلها تركز على الأثر الاوسع لنشاطات المنشاة على المجتمع والبيئة ومن أبرز هذه المسئوليات:

١- المسئولية الإجتماعية: وتتمثل المسئولية الإجتماعية في المعلومات المتعلقة بالممارسات الإجتماعية مثل: تنمية الموارد البشرية و دعم المبادرات المجتمعية المحلية والانخراط في أنشطة تعزيز رفاهية المجتمع وعدم انتهاك حقوق الإنسان.

٢- المسئولية البيئية: وتتمثل في إدراج المعلومات البيئية في التقارير المالية وهي تتمثل في الاستدامة البيئة ويتم فيها تطبيق ممارسات تقلل من الأثر البيئي للنشاطات التجارية

وحماية الموارد الطبيعية وإدارة الطاقة والمياه والتي تساعد على تحسين كفاءة استخدام الطاقة والمياه لتقليل الاستهلاك والمحافظة على الموارد الطبيعية.

٣- المسئولية الأخلاقية وتتمثل المسئولية الأخلاقية في: الأخلاق في العمل أي الالتزام بمعايير الأخلاق العالية والامتثال للقوانين واللوائح والتأكد من الالتزام بجميع القوانين واللوائح المحلية والدولية وذات الصلة بنشاط المنشأة، العلاقات العادلة والتعامل بإنصاف وعدالة مع جميع أصحاب المصلحة بما في ذلك العملاء والموردين والمجتمع.

٤- المسئولية الثقافية: وهي تشمل: حماية التراث الثقافي وتعزيز التنوع الثقافي داخل المنشأة وفي المجتمع.

٥- المسئولية الصحية: وهي تتمثل في: سلامة المنتجات والتأكد من أن المنتجات والخدمات أمنة وصحية للاستخدام. والمساهمة في الصحة العامة من خلال دعك المبادرات التي تعزز الصحة العامة.

وفي مجال المحاسبة فقد ظهرت المحاسبة الإجتماعية وتطورت خلال فترتين الفترة الأولى كانت في ستينيات القرن العشرين وقد اقتصرت على المجالات التي تتعلق بالبعد الإنساني من ذات القرن وقد امتدت إلى حماية البيئة باسم المحاسبة البيئية. وبالتالي فإن موضوع المحاسبة الإجتماعية يشمل بالتالي الاهتمامات البيئية والإجتماعية والتي يمكن دمجها تحت مصطلح المسئوليات غير الإقتصادية.

ويمكن الاستفادة من تنفيذ المسئوليات غير الإقتصادية والاستعانة بها من خلال تقارير الاستدامة والتقارير الإجتماعية والبيئية والتي توفر معلومات شاملة عن أداء المنشآت في هذه المجالات، حيث أن هذه التقارير تعزز الشفافية وتبني ثقة أصحاب المصالح والمستفيدين (المستثمرين، والعملاء، والمجتمع) في المنشأة. وهو ما يؤكد على أهمية المسئوليات الإجتماعية والبيئية في المحاسبة وعلى ضرورة الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بها. وكونهما أهم وأكثر المسئوليات التي يمكن أن توفر معلومات كافية وأكثر دقة عن أداء المنشأة فسوف يتناول الباحث المسئوليات الإجتماعية والبيئية كأحد وأهم المسئوليات غير الإقتصادية التي يمكن أن تخدم المنشآت.

وترجع الأسباب الرئيسية التي تجعل تعريف المسئوليات غير الإقتصادية للمنشآت معقدا للغاية هي أنها تشتمل على مجالات معقدة مثل علم البيئة والمجتمع والإقتصاد وهذه المجالات يمكن توسيعها من خلال ١٧ هدفا للتنمية المستدامة و ١٦٩ غاية، لذلك تواجه المنشآت غرضين مزدوجين يتمثلان في توفير التكاليف وإيجاد الارتباط بين أنشطتها والنظام الضخم

لأهداف التنمية المستدامة. وهو ما يتعين على المنشأة أن توازن بين مسئولياتها الإقتصادية والمسئوليات الإجتماعية والبيئية (Sheehy, 2015, p:625).

بالإضافة إلى ذلك فإن تقارير المسئوليات غير الإقتصادية للمنشآت تتعامل في كثير من الأحيان مع آفاق طويلة الأجل مثل حسن نية المستهلك أو علاقات الموظفين وهذه الافاق غير ملموسة بطبيعتها ويصعب تحديدها كميا. كما أن هذه المسئوليات معقدة بسبب القضايا قيد النظر والتي يصعب من خلالها تحديد أي طرف يجب أن يكون مسئولا عن الأضرار الناتجة أو مدى الأضرار المتوقع حدوثها، بالإضافة إلى ذلك فإنه يجب على الهيئات والحكومات أن تحاول تعزيزها لدى المنشآت واستخدامها لمعالجة المشاكل الإجتماعية والبيئية، لأن ممارسات المسئوليات غير الإقتصادية للمنشآت يمكن أن تساعد في تلبية أهداف سياسة التنمية المستدامة للبلاد على أساس تطوعي (Lu, et al, 2019, p:174).

كما يرجع تعقيد المسئوليات غير الإقتصادية للمنشآت إلى ما تعنيه تلك المسئوليات وكيفية قياسها في ضوء المناقشات الأساسية حول التقاطع مع نظرية المنشآت، والنهج الطوعي مقابل النهج التنظيمي، والحدود بين الدولة والسوق والمجتمع المدني الأمر الذي من خلاله يمكن القول بأن هذه المسئوليات هي التزام المنشآت بالعمل وفقا للأهداف الشاملة للمجتمع والبيئة (Eccles, et al, 2014, p:2384).

ويعتبر الجمهور المستهدف من تنفيذ المسئوليات غير الإقتصادية للمنشآت هو أصحاب المصلحة الحاليين والمستقبليين الذين لديهم توقعات معينة لسلوكيات ونتائج الأعمال. وبالنظر للتعريفات المختلفة لأصحاب المصلحة نجد أنه يمكن تعريف ثماني مجموعات من أصحاب المصلحة: العملاء والموظفين والمستثمرين والموردين والمنافسين والحكومات (الوطنية ودون الوطنية والمحلية) والمجتمع (المنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام والأوساط الأكاديمية) والمجتمعات وهو الامر الذي يصعب من خلاله ايجاد تعريف واضح ودقيق لهذه المسئوليات (Verboven, & Vanherck, 2016, p:165).

ومن ناحية أخرى فإنه عند محاولة تقييم المسئوليات غير الإقتصادية للمنشآت يجب مراعاة ثلاثة ابعاد رئيسية للأستدامة وهي الاستدامة الإقتصادية التي تركز على الكفاءة وخلق القيمة، والاستدامة البيئية الموجهة نحو الحفاظ على الموارد الطبيعية والحد من الانبعاثات، والاستدامة الإجتماعية للمساواة بين الأجيال وتطوعية المنشآت وأصحاب المصلحة(Calabrese, et al 2015, p:312) . ومراعاة هذه الأبعاد الثلاثة مجتمعة عند تقييم المسئوليات غير الإقتصادية كأحد الاسباب تجعل تعريفها معقدا وغير يسير.

٢- أهمية المسئوليات غير الإقتصادية للمنشآت:

في الوقت الحالي وفي ظل سلاسل التوريد العالمية الطويلة يميل ميزان القوى بين المنشآت العالمية والمجتمعات الفردية التي تعمل فيها أكثر فأكثر لصالح المنشآت، وعلى هذا النحو سوف تعمل هذه المنشآت على خلق المزيد من القوة، لخلق القيمة ونقل القيم أكثر من أي مؤسسة أخرى. وبالتالي فقد أدت العديد من العوامل والمؤثرات إلى زيادة الاهتمام بدور المنشآت والمسئوليات غير الإقتصادية لها وتشمل هذه العوامل على (Paul & Jason, 2007, p:56) التنمية المستدامة، العولمة، الحوكمة، تأثير قطاع المنشآت، الاتصالات، التمويل، الأخلاقيات، الاتساق والمجتمع، القيادة، أداة العمل.

٣- مجالات المسئوليات غير الإقتصادية للمنشآت:

مع ازدياد القناعة بضرورة أن يلعب القطاع الخاص دورًا مهما في العملية الإقتصادية والإجتماعية فان هذا يترتب عليه مسئوليات إجتماعية وبيئية تجاه المجتمعات على المستوى الوطني والاقليمي، وتجاه المستهلكين والعاملين على المستوى المحلي، ولذا فإنه على القطاع الخاص أن يقابل توقعات الرأي العام منه، من خلال تقديم المثل على الإدارة الرشيدة والشفافية، ومراعاة عدم الاضرار بالبيئة وصحة العاملين والمستهلكين، واحترام حقوق المستخدمين وزيادة معارفهم وخبراتهم، فضلا عن القيام بدفع الضرائب ومكافحة الفساد واحترام القانون.

لذلك فان المسئوليات غير الإقتصادية لا تعتى مجرد المساهمة في بناء المستشفيات والمدارس، وتقديم الأعمال الخيرية للفقراء والمحتاجين، وإنما هي تتسع لتشمل مسئولية المنشأة تجاه ثلاث فئات رئيسية هى: العاملين والموظفين بالمنشأة، العملاء والمستهلكين، وأخيرًا المجتمع، فضلا عن حماية البيئة، والأثر الإيجابي المتوقع للتعامل مع تلك الفئات الثلاث ينصب في النهاية لصالح المساهمين (أصحاب المنشأة) وهذه صورة من صور المسئوليات غير الإقتصادية تجاه أصحاب الأسهم وذلك من خلال الشفافية والإفصاحات الدائمة والمسئولية والمحاسبة المستمرة. ومن ثم يمكن تصنيف ما تقدمه المنشآت في مجالات المسئوليات غير الإقتصادية إلى ما يلي (Mohsen, et al, 2020, p:18):

- **الأنشطة الإجتماعية للمنشأة تجاه العاملين بها:**

يمثل الإنفاق على الموارد البشرية في المنشأة استثمارًا حقيقيًا تجني ثماره في الأجلين القصير والبعيد، حيث تمثل العمالة مجالا داخليا من مجالات المسئوليات غير الإقتصادية، تلتزم المنشأة فيه بتوفير الخدمات اللازمة لتحسين جودة حياة العاملين وذلك من خلال:

أ- توفير البرامج التدريبية اللازمة بالداخل والخارج، والإنفاق على بعض العاملين الراغبين في إكمال دراساتهم العليا وذلك لتنمية مهاراتهم الفنية والإدارية.

ب- وضع نظام تأميني خاص بالمشاركة مع العاملين، والمساهمة في التأمينات الإجتماعية عن العاملين بنسبة معينة من رواتبهم وأجورهم للحصول على مرتب تقاعد مناسب بعد الخروج على المعاش.

ج- وضع نظم للرعاية الصحية والعلاج بالمستشفيات ولدى الأطباء، ودفع نفقات الأدوية الطبية للعاملين وعائلاتهم.

د- وضع نظم للحوافز والمكافآت سواء في المناسبات الدينية أو غيرها، أو المساعدة ماديًا في تأدية المناسك الدينية مثل العمرة والحج.

هـ- إقامة سكن للعاملين أو مساعدتهم ماديًا في الحصول على سكن مناسب، وكذلك إقامة مصايف لهم أو مساعدتهم ماديا في القيام برحلات ترفيهية ورياضية.

و- توفير وسائل انتقال من مناطق السكن إلى مكان العمل وبالعكس.

ز- توفير الأمن الصناعي والعمل على تفادي الحوادث بالمنشأة.

ح- توزيع حصة على العاملين من الأرباح السنوية الموزعة.

وبالتالي فإن هذه الأنشطة الإجتماعية تهدف إلى توفير مناخ مناسب تجاه العاملين يشجع على بذل المزيد من الجهد والعطاء، وكذلك الانتماء والولاء لصالح المنشأة وإدارتها، مما سيترتب عليه تحقيق منافع وعوائد إقتصادية مباشرة وغير مناسبة للمنشأة في الحاضر والمستقبل، وهذا يجعلها أيضا تعمل على خلق فرص عمل جديدة لأفراد المجتمع.

- الأنشطة الخاصة بتحسين جودة التعامل مع العملاء والمستهلكين:

يهدف هذا النوع من الأنشطة إلى تحقيق أهداف المنشأة الإقتصادية وأهمها زيادة الأرباح، وزيادة سمعتها في الأوساط الصناعية والتجارية، وبالتالي زيادة قدرتها التنافسية وحصة مبيعاتها في السوق المحلية وسهولة نفاذها إلى السوق الخارجية، حيث يؤدى تحقيق رغبات العملاء والمستهلكين في تطوير وتحسين منتجات وخدمات المنشأة على جذب ثقتهم ورضاهم والحفاظ على هذا الرضا، ومن أهم الأنشطة التي تقدمها المنشأة للعملاء والمستهلكين:

أ- الإعلان والترويج الصادق والأمين عن منتجات وخدمات المنشأة.

ب- الشفافية والنزاهة والصدق وعدم الخداع والغش في التعامل مع العملاء.

ج- توفير البيانات والإيضاحات اللازمة عن المنتجات مثل تواريخ الإنتاج وفترة الصلاحية، والمكونات والمنشأ وغيرها.

د- توفير خدمة ما بعد البيع والالتزام بتاريخ الضمان.

هـ- إصدار فواتير صحيحة بالمواصفات الحقيقية للمنتج.

و- الرد على الشكاوي المقدمة من العملاء والاستجابة المناسبة لها.

- الأنشطة الإجتماعية للمنشأة تجاه المجتمع:

يتمثل هذا النوع من الأنشطة في الخدمات التي تقدم النفع العام لأفراد المجتمع، والمشاركة مع الحكومة في تقديم تلك الأنشطة بغرض القضاء على المشكلات الإجتماعية وهذا سوف يخلق مناخا جاذبا للاستثمار ويوفر الاستثمار الإجتماعي لفئات الشعب ومن أهم هذه الأنشطة الخاصة بالتفاعل مع المجتمع:

أ- التبرعات للمؤسسات والجمعيات الخيرية والمنظمات غير الحكومية لتمويل وتوفير احتياجات الأعضاء والأهالي المحتاجين.

ب- حاجة الأكل والشرب كتزويد المحتاجين من أفراد المجتمع بالطعام والمواد الغذائية الأخرى.

ج- مجالات التعليم كإقامة معاهد تعليمية وفنية لرفع كفاءة الخريجين الجدد وإعدادهم للدخول في سوق العمل، وكذلك التبرعات للطلبة المحتاجين وتشجيعهم على مواصلة دراساتهم العليا في الداخل والخارج.

د- مجالات صحية كإقامة مستشفيات طبية، وغرف عمليات كاملة في بعض المستشفيات والمساهمة في إقامة مستشفيات للأمراض الخطرة والمتوطنة .

هـ- مجالات ثقافية تتمثل في إقامة المكتبات في المناطق الفقيرة ونشر الكتب وتمويل المعارض، وإصدار مجلات علمية وثقافية توزع في الندوات والمؤتمرات.

و- أنشطة رياضية متمثلة في التبرعات للأندية الرياضية، والمساهمة في توفير البنية التحتية ومرافق الملاعب الرياضية والمتنزهات لصالح الأطفال والنساء وكبار السن.

ز- أنشطة بيئية مثل اقامة الحدائق الخضراء ونافورات المياه للحفاظ على البيئة ومقاومة التلوث.

ح- مساعدة أفراد المجتمع في حالة الكوارث الطبيعية والإجتماعية كما هو الحال عند وقوع المنازل القديمة وحدوث الحرائق في المناطق العشوائية.

ط- قيام المنشأة بدفع الضرائب وهذا يعد إسهاما إجتماعيا لمساعدة الدولة على تمويل الخدمات الإجتماعية والإنفاق على أنشطة البنية الأساسية.

كما يقع على عاتق المنشآت جزء كبير من المسئولية في المجال البيئي حيث أن الاهتمام بالصناعة النظيفة بيئيا سيؤدي ذلك إلى القضاء على المشكلات البيئية المجتمعية التي يعاني

منها معظم أفراد الشعب، فانه يجب على المنشآت الصناعية أن تراعي الحفاظ على البيئة ومنع التلوث والتوازن بين التكلفة الإجتماعية للإنتاج وتكاليف التحكم والرقابة وبين المنافع الإجتماعية له، وكذلك عملية تدوير واسترجاع بعض المواد ثم تسويقها.

ثانيًا: أبعاد ودوافع المسئوليات غير الإقتصادية للمنشآت:

١- أبعاد المسئوليات غير الإقتصادية للمنشآت:

أكدت العديد من الدراسات السابقة على أن المسئوليات غير الإقتصادية للمنشآت تشمل اربعة أبعاد وهي البعد الإقتصادي ويشمل الأنشطة التي يكون لها أثار إقتصادية مباشرة أو غير مباشرة على المنشأة مثل تعظيم الأرباح وتعظيم قيمة المنشأة، والبعد البيئي ويشير إلى مدي التزام المنشأة بالحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية والارشادات التوجيهية للحفاظ على البيئة والبعد الأخلاقي ويشير إلى استجابة المنشأة إلى المتطلبات الأخلاقية والتي يتوقعها الأفراد بصفة عامة وأصحاب المصالح بصفة خاصة، والبعد القانوني ويتمثل في السياسات واللوائح ومدي استجابة المنشأة وامتثالها للقوانين، وقد ركز المؤشر المصري وهو ما تناولته الدراسات السابقة جميعها على ثلاث متغيرات أساسية وهي البعد الإجتماعي والبعد البيئي والحوكمة، بالإضافة إلى متغير أخر وهو العاملين وقد اوضحت دراسة (الرافعي، ٢٠٢٠، ص٤٧) المؤشرات المتعلقة بكل بعد منهم وهي:

- **المؤشرات المتعلقة بالبعد الإجتماعي وهي:**
  - دعم البرامج الإجتماعية من خلال العاملين. - تقديم الخدمات التعليمية والصحية.
  - المساهمة في عمليات التبرع النقدي. - دعم برامج التوعية الثقافية والمجتمعية.
- **المؤشرات المتعلقة بالبعد البيئي وهي:**
  - مراقبة الانبعاثات والملوثات وكيفية التخلص من النفايات.
  - التوصل لأساليب لحماية البيئة ومعالجة الأضرار البيئية الناتجة.
  - التوصل لأساليب للحفاظ على الموارد الطبيعية.
  - وضع السياسات الملائمة للحفاظ على البيئة.
- **المؤشرات المتعلقة بالحوكمة:**
  - مؤشرات تتعلق بقيادة المنشأة. - الضوابط الداخلية. - حقوق المساهمين.
  - مؤشرات تتعلق بأجور المديرين التنفيذيين. - وأخلاقيات العمل.

أما عن دوافع تشجيع المنشآت نحو ممارسة المسئوليات غير الإقتصادية فقد تزايد في

الفترة الأخيرة الاهتمام بتلك المسئوليات والتركيز على الدور الإجتماعي والبيئي الذي يجب أن تلعبه المنشآت في المجتمع المعاصر وفي محيط العمل الذي تنشط فيه. وتشير دراسة (Coquille, et al, 2019, p:287) إلى أهم دوافع المنشآت تجاه المسئوليات غير الإقتصادية فيما يلي:

١-منح المنشآت الخاصة ورجال الأعمال إعفاء جزئي من الضرائب التي تخضع لها أرباحها إذا ما قامت بالتبرع للأنشطة التي تندرج تحت المسئوليات غير الإقتصادية، ففي مصر أعفى قانون الضريبة على الدخل رقم ٩٣ لسنة ٢٠٠٥ التبرعات والدعم الذي تدفعه المنشآت للجمعيات الخيرية والمنظمات غير الحكومية في حدود نسبة ١٠% من أرباحها.

٢-تقديم جوائز معنوية للمنشآت التي تحقق أفضل الممارسات في مجال المسئوليات غير الإقتصادية كما يحدث منذ فترة طويلة في مصر وهو منح كأس المنشآت سنويا من قبل وزارة الصناعة والتجارة.

٣-الإشهار في وسائل الإعلام المختلفة عن المنشآت التي نقدم أفضل خدمات إجتماعية للعاملين بها ولعملائها والمجتمع أو المساهمة بجانب الحكومة في تقديم الخدمات الإجتماعية والبيئية.

٤-الاستفادة من جوائز الدولة التقديرية السنوية التي تقدمها الدولة للعلماء والباحثين في تشجيع المنشآت على ممارسة المسئوليات غير الإقتصادية.

٥-تسهيل الخدمات والإجراءات للمنشآت كما فعلت الحكومة المصرية من استحداث شهادات للمسئوليات غير الإقتصادية من خلال اتحاد الصناعات للمنشآت التي تتمتع بخدماته وكذلك المنشآت التي ترغب في القيام بالتصدير وذلك لتسهيل عملية التصدير للخارج، وتؤكد ضرورة الالتزام بالمسئوليات غير الإقتصادية للمنشآت تجاه المجتمع.

وبشكل عام فقد حدث في السنوات الأخيرة تزايد في عدد الجوائز والمنح والاعفاءات المقدمة للمنشآت التي تعمل في مجال المسئوليات غير الإقتصادية من أجل تشجيع المنشآت المحلية والأجنبية على تقديم المزيد من الجهود في تقديم الخدمات الإجتماعية.

٢- دوافع تنفيذ المسئوليات غير الإقتصادية للمنشآت:

يتغير الدافع وراء تنفيذ المسئوليات غير الإقتصادية للمنشآت مع البيئة الإجتماعية ويتماشى هذا الدافع مع هدف المؤسسة في تحقيق الأرباح وتعظيم قيمة المساهمين، ووفقا لهذا التغير فمن الضروري وضع لوائح رسمية لفرض تنفيذ حماية البيئة والقضايا الإجتماعية من قبل المؤسسات (Bansal, 2022, 3625). ولكن إذا كانت المسئوليات غير الإقتصادية للمنشآت

مجرد استجابة للمتطلبات القانونية فلن تدرك المنشآت قيمة وفوائد هذا الإجراء. كما أن المنشآت التي تسعى إلى تحقيق فوائد إقتصادية قد تنظر إلى تنفيذ تلك المسئوليات على أنها تكلفه ويمنع هذا الدافع التفاعلي المنشآت من تنفيذ هذه بشكل فعال (Bansal, 2022, 3630).

وكون المسئوليات غير الإقتصادية لا تتعارض مع المنافع التي تعود على المنشآت أمر لا يجعل المنشآت تعامل هذه المسئوليات على انها نفقات تتكبدها المساهمات لتحقيق المصلحة العامة، بل يدفع المنشآت على تحويل هذه المسئوليات من ممارسة أخلاقية إلى إحدى استراتيجياتها حيث أن دمج تلك المسئوليات مع نقاط القوة والاستراتيجيات الخاصة بالمنشأة ستزيد من الفوائد التي تعود على المجتمع والمنشأة إلى أقصى حد (Yuan, et al, 2020, p:359) وسوف يتم مناقشة دوافع تنفيذ المسئوليات غير الإقتصادية للمنشآت في ضوء النقاط التالية.

أ- مفهوم تنفيذ المسئوليات غير الإقتصادية للمنشآت:

يمكن تعريف تنفيذ المسئوليات غير الإقتصادية للمنشآت على أنه العملية التي تقوم بها المنشأة لزيادة مستويات الوعي بقضايا المسئوليات الإجتماعية والبيئية للمنشآت واستراتيجياتها، ودمج قيم المسئوليات الإجتماعية والبيئية للمنشآت داخل المنشأة، وتوصيل مبادرات المسئوليات الإجتماعية والبيئية للمنشآت داخليا وخارجيا، وتقييم تقدم استراتيجيات المسئوليات غير الإقتصادية بصفة عامة للمنشآت (Crane, & Glozer, 2016, p:1233).

ب- المنظور الاستراتيجي لتنفيذ المسئوليات غير الإقتصادية للمنشآت:

الغرض من استراتيجية تنفيذ المسئولية الإجتماعية للمنشآت هو تحقيق الهدف المحدد للفرد أو المنشأة بكفاءة، وبالنظر إلى الموارد والقدرات ولتحقيق الغرض من تنفيذ تلك المسئوليات يتم دمج الموارد الداخلية والخارجية لتحقيق ميزة تنافسية في بيئة غير مؤكدة وعالية المخاطر أي انه لا يأخذ تنفيذ الاستراتيجية في الاعتبار الحالة الحالية داخل المنشأة، بل يأخذ أيضا في الاعتبار وضع البيئة الخارجية لاختيار الطريقة الأكثر ملاءمة لتحقيق الهدف. كما أن المؤسسات يجب أن تركز على ثلاثة عوامل عند صياغة استراتيجياتها وهي المنشآة والعميل والمنافس، كما يجب على المنشآت مراعاة ظروفها الخاصة واحتياجات عملائها لتوفير منتجات أو خدمات أفضل باستمرار من تلك الخاصة بمنافسيها والنظر في العلاقات المتبادلة بين العوامل الثلاثة (Khalifa AS 2020, p:37)

وفي ضوء تنفيذ استراتيجيات المسئوليات غير الإقتصادية للمنشآت نجد أن المنشآت تلعب دورا سلبيا في تنفيذ هذه المسئوليات والسبب الرئيسي هو أن المنشآت تفتقر إلى الدافع لتنفيذها. حيث أن السلوك الإيثاري للمنشأة (السلوك المتعلق بالمنشآت التي تسعي لتحقيق المصالح العامة والمستدامة للمجتمع والبيئة والإقتصاد) لا يشترط أن يحقق فوائد للمنشأة، وأن هذه المسئوليات تتعارض مع ربحية المنشأة، وحتى عندما ترتبط بالعمليات التجارية فإن المنشآت لا تعرف كيفية تحويلها إلى قيمة تجارية وميزة تنافسية.

كما أن الاستثمار طويل الأجل في المسئوليات غير الإقتصادية للمنشآت لا يمنح المنشأة ميزة تنافسية، مما يجعل المنشآت تنظر اليها على أنها تكلفة عند ممارسة الأعمال التجارية. الامر الذي يجعل المنشآت تفتقر إلى الدافع نحو تنفيذها، وعدم الامتثال لأعمال التنمية المستدامة طويلة الأجل وهو الامر الذي يعوق تنفيذها والتي يجب أن ينظر إليها بمثابة عمل أخلاقي تنفذه المنشأة بناء على التوقعات الإجتماعية بعد تحقيق الربح، ولذلك يجب على المنشآت إعادة التفكير في المسئوليات غير الإقتصادية من خلال التفكير الاستراتيجي واختيار القضايا أو الأهداف الإجتماعية والبيئية التي تمكنها من الاستفادة الكاملة من كفاءاتها الأساسية لتنفيذ تلك المسئوليات وهو ما يجعل المنشآت لديها القدرة على تحويل قضايا المسئوليات الإجتماعية والبيئية إلى فرص عمل مما يخلق المزيد من الفوائد والمزايا التنافسية (Manasakis, 2018, pp. 490).

وقد أشارت دراسة (Wang, et al, 2016, p:7) إلى ضرورة استخدام منظور استراتيجي لفحص المسئوليات غير الإقتصادية للمنشآت، وعند التفكير من منظور استراتيجي نجد أن المنشآت تحتاج عادة إلى التفكير في كيفية وضعها ضد منافسيها وكيف يمكنها استخدام مواردها وقدراتها لتحقيق أهدافها كما يجب على المنشآت تقييم مواردها وقدراتها الداخلية، وتقييم أصحاب المصلحة والمنافسين المعنيين، وتطوير استراتيجيات مناسبة لتحقيق نتائج المسئوليات غير الإقتصادية للمنشآت.

ولإنشاء هيكل استراتيجي للمسئوليات غير الإقتصادية للمنشآت وتشكيل مفهوم دقيق يجب على المنشآت أن تأخذ في الاعتبار كفاءاتها ومواردها الأساسية، ثم تفكر في كيفية تلبية احتياجات عملائها، ويمكن للمسئوليات غير الإقتصادية للمنشآت التأثير على العملاء وأصحاب المصلحة المرتبطين بالمنشأة. كما أن المفهوم الاستراتيجي للمسئوليات غير الإقتصادية للمنشآت يركز على ثلاثة عوامل رئيسية وهي المنشأة وأصحاب المصلحة والمنافسين. حيث يشير عامل المنشأة إلى الموارد والأصول المملوكة للمنشأة، ويشير عامل أصحاب المصلحة إلى

أصحاب المصلحة الذين يتفاعلون مع الأعمال، ويشير عامل المنافس إلى الميزة التنافسية على المنافسين (Husted, 2007, p:599).

جـ- منهجية تنفيذ المسئوليات غير الإقتصادية للمنشآت:

لا يوجد أسلوب أو مقياس واحد يمكن أن يتفق عليه الجميع لمتابعة نهج وإدارة المسئوليات غير الإقتصادية للمنشآت. فالطبيعة المختلفة لكل شركة وما تتمتع به كل شركة من خصائص وظروف فريدة من شأنها أن تؤثر على كيفية رؤيتها لسياقها التشغيلي ومسئولياتها الإجتماعية المحددة. وسوف يختلف كل منهم في وعيه بقضايا المسئوليات غير الإقتصادية للمنشآت وحجم العمل الذي قام به بالفعل نحو تنفيذ نهج هذه المسئوليات.

ومع ذلك نجد أن هناك اتجاه كبير نحو المضي قدما في تنفيذ المسئوليات غير الإقتصادية للمنشآت بطريقة منهجية بما يتوافق مع مهمة المنشأة، ومع مراعاة ثقافة العمل والبيئة وملف المخاطر وظروف التشغيل. حيث تشارك العديد من المنشآت بالفعل في أنشطة العملاء والموظفين والمجتمع والأنشطة البيئية التي يمكن أن تكون نقطة انطلاق ممتازة لمنهج المسئوليات غير الإقتصادية للمنشآت على مستوى المنشأة. كما يمكن تفيذ هذه المسئوليات على مراحل من خلال التركيز بعناية على الأولويات وفقا لضيق الموارد أو الوقت. وهو ما قد يجعل المنشآت تتجه إلى اتباع نهج أكثر شمولا وتنظيما عندما تسمح الموارد والأولويات العامة أو تتطلب ذلك. الامر الذي من خلاله يمكن القول أن المسئوليات غير الإقتصادية للمنشآت يجب أن يتم دمجها في عملية صنع القرار الأساسية للمنشأة واستراتيجيتها وعملياتها الإدارية وأنشطتها، سواء كان ذلك بشكل تدريجي أو شامل.

وينبع الدافع للمواءمة أيضا من السياق الإجتماعي الأوسع وذلك من خلال عدد من المبادرات الحكومية ومبادرات الشراكة التي ظهرت لتوفير التوجيه بشأن التوقعات الحكومية والمجتمعية من الأعمال. وباستخدام هذه الأدوات مثل المبادئ التوجيهية الخاصة بالمؤسسات المتعددة الجنسيات التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في المجال الإقتصادي أو الاتفاق العالمي للأمم المتحدة، وبذلك يمكن لمستخدمي الأعمال أن يكونوا واثقين من أنهم يبنون جهودهم على النهج المعتمدة دوليًا.

ومن الممكن تنفيذ المسئوليات غير الإقتصادية للمنشآت وفق إطار يعمل بنهج معين بحيث يعتمد على الخبرة الحالية وكذلك المعرفة في المجالات الأخرى، مثل الجودة والإدارة البيئية. ويتبع هذا الإطار نموذج "التخطيط والتنفيذ والفحص والتحسين" المألوف الذي يشكل أساس مبادرات معروفة مثل تلك التي أطلقتها المنشأة الدولية للمعايير ISO في مجالات الجودة

وأنظمة الإدارة البيئية. بحيث يكون هذا الإطار مرنا، ويهدف إلى تشجيع المنشآت على تكييفه بما يتناسب مع مؤسساتهم.

وفي حالة تصميم إطار تنفيذ تلت المسئوليات بشكل جيدا فإنه يعمل على دمج عملية اتخاذ القرارات الإقتصادية والإجتماعية والبيئية في جميع أنحاء المنشأة بدءا من مجلس الإدارة إلى مسئولي الخطوط الأمامية وشركاء سلسلة التوريد، وبالتالي فهو يرتبط ارتباطا وثيقا بالحوكمة الفعالة للمنشآت وهو ما يمكن المنشآت التي لديها نظام رقابة جيد وسياسات واضحة تنفذ بشكل صحيح أن تجني الفوائد المثلى لنفسها ولمساهميها وبالتالي لأولئك الذين يتأثرون بأنشطة المنشأة. كما أنه يمكن أن يؤدي عدم كفاية التوجيه والسيطرة على أنشطة وأصول المنشأة إلى تعرض قدرتها على العمل للخطر.

ووفقا لما أشارت إليه دراسة (Baumann, et al, 2013, p:697) يمكن أن يتكون إطار تصميم المسئوليات غير الإقتصادية للمنشآت وتنفيذها من تسع خطوات هي: زيادة الوعي بالمسئوليات غير الإقتصادية للمنشآت، تقييم الغرض التنظيمي في سياق مجتمعي، وضع تعريف ورؤية للمسئوليات غير الإقتصادية للمنشآت، تقييم الوضع الحالي للمسئوليات غير الإقتصادية للمنشآت، تطوير استراتيجية المسئوليات غير الإقتصادية للمنشآت، تنفيذ استراتيجية المسئوليات غير الإقتصادية للمنشآت، التواصل بشأن استراتيجية المسئوليات غير الإقتصادية للمنشآت تقييم استراتيجية المسئوليات غير الإقتصادية للمنشآت، إضفاء الطابع المؤسسي على سياسة المسئوليات غير الإقتصادية للمنشآت.

ومن بين الخطوات التسع السابقة يمكن تناول أكثر العناصر تأثير في تنفيذ المسئوليات غير الإقتصادية للمنشآت. حيث يتضمن وعي المسئوليات غير الإقتصادية للمنشآت رفع حساسية المنظمة وأعضائها تجاه قضايا المسئوليات غير الإقتصادية للمنشآت، حيث يمكن أن يبدأ ذلك من قبل المديرين أو الموظفين ويرجع ذلك لأسباب استراتيجية أو إيثارية ويتضمن الالتزام بالمسئوليات غير الإقتصادية للمنشآت من خلال دمجها في وثائق السياسة وتوجيه اتصالات المسئوليات غير الإقتصادية للمنشآت نحو كل من أصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين، حيث يجب تحديد وسائل أو طبيعة الاتصال ومحتواه وتشمل طرق الاتصال المختلفة الإجتماعات والنشرات الإخبارية الداخلية للمنشآت والتدريبات لأصحاب المصلحة الداخليين مثل الموظفين وأعضاء مجلس الإدارة، بينما قد يتم الكشف عن الأداء الإجتماعي والبيئي للمنظمة في شكل تقارير سنوية أو تقارير المسئوليات غير الإقتصادية للمنشآت وإعلانات لأصحاب المصلحة الخارجيين.

بينما يتضمن تضمين المسئوليات غير الإقتصادية للمنشآت غرس قيم هذه المسئوليات بين أعضاء المنشأة باستخدام أدوات مثل سياسات المسئوليات غير الإقتصادية للمنشآت وإجراءاتها ورسالتها ورؤيتها لتعزيز سلوك متوافق معها للمنشآت في الوظائف التشغيلية، وفيما يتعلق بتضمين تقييم المسئوليات غير الإقتصادية للمنشآت حيث انها تساعد على قياس مدى تحقيق أهدافها، ومراقبة تقدم هذه الأهداف، واستكشاف طرق لتحسين أدائها للمنشآت.

كما يتألف تنفيذ المسئوليات غير الإقتصادية للمنشآت من ثلاثة أبعاد، وهي الالتزام بالمسئوليات غير الإقتصادية للمنشآت، ودمج المسئوليات غير الإقتصادية للمنشآت، والتعاون الخارجي.

بالتالي فإن تصميم إطار لتنفيذ المسئوليات غير الإقتصادية للمنشآت يمكن أن يساعد مجالس الإدارة والرؤساء التنفيذيين والمديرين والموظفين وغيرهم على تقييم تأثيرات المنشأة على المجتمع والتحديات والفرص المرتبطة بأخذ هذه التأثيرات في الاعتبار عند اتخاذ القرارات والأنشطة التجارية. وكما هو مفهوم يجب أن يكون نهج المسئوليات غير الإقتصادية للمنشآت الخاص بالمنشأة جزءا لا يتجزأ من أهدافها واستراتيجيتها التجارية الأساسية. وبنفس القدر من الأهمية فهو أيضًا جزء من اتجاه أوسع نحو استكشاف طرق لضمان أن الأنشطة الفردية والجماعية لقطاع الأعمال تدفع التقدم نحو التحديات المتفق عليها دوليا، وتخلق بيئة تكون فيها الأعمال التجارية في حد ذاتها مستدامة.

ثالثا: مشاكل وتحديات الإفصاح عن المسئوليات غير الإقتصادية:

تناولت دراسة (Janamrung, Issara, 2015, p:895) مسئوليات ومكونات الإفصاح عن المسئوليات غير الإقتصادية المطلوبة للمنشآت وذلك من قبل هيئة الأوراق المالية والبورصات وتم مقارنتها بمنظمات عالمية أخرى كمنظمة التعاون الإقتصادي والتنمية (OECD)، الميثاق العالمي للأمم المتحدة (UNGC)، والمنشأة الدولية للمعايير (ISO)، ومبادرة إعداد التقارير العالمية (GRI). وفي ظل الاهتمام المتزايد بضرورة الإفصاح عن المسئوليات غير الإقتصادية للمنشآت وما قد ينتج عنه من أثار على أنشطة المنشأة وعملياتها هو ما يفرض على المنشآت مجموعة من المسئوليات والتي إذا ما تبنتها المنشآت فإنه سوف يكون دافع قوي لعملية الإفصاح ولن يجد المراجعين صعوبة في القيام بأعمال المراجعة. ويتضح ذلك من خلال الجوانب الأساسية لكل عنصر وكذلك المشاكل والتحديات التي يمكن أن تواجها.

١- المسئوليات الإقتصادية:

تشير المسئوليات الإقتصادية إلى التزامات وواجبات المنشآت لإنتاج السلع والخدمات التي تلبي احتياجات المستهلكين وتولد عائدا على الاستثمار لمساهميها، وتشمل هذه الواجبات الأساسية لإنتاج المنتجات والخدمات التي يرغب فيها المجتمع وبيعها لتحقيق الربح. وتتمثل الجوانب الأساسية لهذا النوع من المسئوليات في الاتي (Janamrung, Issara, 2015, p. 897):

- **المسئولية الإقتصادية الأساسية لأي شركة هي تحقيق الربح، وضمان المسئولية الإجتماعية والبيئية والنمو وعائدات المساهمين ومن ثم يجب أن تعمل على توليد الارباح.**
- **يجب على المنشآت تقديم المنتجات والخدمات التي توفر قيمة حقيقية للعملاء، وتلبي احتياجاتهم وتوقعاتهم أو تتجاوزها.**
- **تقع على عاتق المنشآت مسئولية خلق فرص العمل وضمان حصول الموظفين على تعويضات ومزايا عادلة.**
- **من خلال العمليات والتوسع والاستثمارات، تساهم المنشآت في الناتج المحلي الإجمالي لمنطقة أو بلد ما ولذلك فمن الضروري أن تساهم في النمو الاقتصادي للبلاد.**
- **ضمان الممارسات الأخلاقية والإقتصادية على طول سلسلة التوريد، من مصادر المواد الخام إلى تسليم المنتج النهائي للمستهلكين.**

وتتمثل المشاكل والتحديات في الوفاء بالمسئوليات الإقتصادية في:

- **التركيز على المكاسب المالية قصيرة الأجل قد يغلب في بعض الأحيان على المسئوليات غير الإقتصادية طويلة الأجل والتأثيرات المجتمعية الأوسع.**
- **التقلبات الإقتصادية والتي تعتبر تحديا لقدرة المنشآت على الوفاء بمسئولياتها الإقتصادية.**
- **موازنة مصالح أصحاب المصلح التي قد تتعارض مع مصالح المساهمين والموظفين والموردين والمجتمع الأوسع في بعض الأحيان، مما يشكل تحديًا للمنشآت لإيجاد التوازن.**
- **ضرورة التكيف مع التغيرات التكنولوجية السريعة والتي قد يكون له أثار إقتصادية كبيرة.**

٢- المسئوليات القانونية:

تشير المسئوليات القانونية إلى الالتزامات التي يجب على المنشآت أن تعمل بموجبها ضمن المعايير التي تحددها القوانين واللوائح، وتضمن هذه المسئوليات أن تتصرف المنشآت بطريقة تحترم الحقوق وتحمي المستهلكين وتحافظ على النظام الإجتماعي الإقتصادي الأوسع،

وفي عصر التجارة العالمية والوعي المجتمعي المتزايد لا يمكن المبالغة في أهمية المسئوليات القانونية وذلك لكونها امرا طبيعي يجب الامتثال اليه والالتزام به.

وتتأسس المسئوليات القانونية على ركائز عدة مثل الامتثال والشفافية وحماية حقوق أصحاب المصلحة، وغالبًا ما يتم صياغة القوانين لحماية حقوق أصحاب المصلحة مثل المستهلكين والموظفين والمجتمع، ويقع على عاتق المنشآت واجب دعم هذه الحقوق.وعند فشل المنشأة في الوفاء بمسئولياتها القانونية، فيمكن تحميلها بفرض عقوبات أو جزاءات أو اتخاذ إجراءات قانونية. وتتمثل المشاكل والتحديات في الوفاء بالمسئوليات القانونية في (Oxana, et al, 2024, p:9):

- المشهد التنظيمي الديناميكي :مع التغيرات السريعة في التكنولوجيا والتجارة العالمية والقيم المجتمعية، تتطور القوانين واللوائح أيضا، مما يفرض تحديات على المنشآت لمواكبة التطورات.
- تفسير الغموض: قد تكون الأحكام القانونية في بعض الأحيان مفتوحة للتفسير، مما يؤدي إلى عدم اليقين في الامتثال.
- العمليات العالمية :بالنسبة للمنشآت المتعددة الجنسيات، قد يكون الالتزام بالمعايير القانونية أمرا معقدا.
- التداعيات المتعلقة بالتكلفة: أن ضمان الامتثال الكامل، وخاصة في الصناعات الخاضعة للتنظيم المشدد، قد يستلزم تكاليف كبيرة.

٣- المسئوليات الأخلاقية: المبادئ التوجيهية التي تتجاوز الالتزامات القانونية:

تشير المسئوليات الأخلاقية إلى الالتزامات الأخلاقية التي تتحملها المنشآت، والتي غالبا ما تتجاوز الامتثال القانوني، وتعكس هذه المسئوليات التوقعات التي يضعها المجتمع على المنشآت بناء على القيم والمبادئ والأعراف، كما أن معالجة المسئوليات الأخلاقية تعني اتخاذ قرارات، على الرغم من أنها ليست ضرورية دائمًا من الناحية القانونية، إلا أنها تعتبر صحيحة وعادلة ومنصفة، كتلبية التوقعات المجتمعية غير الواردة في القانون، مثل ممارسات التوظيف العادلة.

وتركز الجوانب الأساسية للمسئوليات الأخلاقية على النزاهة،العدالة، احترام مصالح أصحاب المصلحة، الاستدامة، الشفافية والتي تعني تبادل المعلومات ذات الصلة بشكل مفتوح مع أصحاب المصلحة، حتى لو لم يكن ذلك إلزاميًا قانونيًا.

اما عن المشاكل والتحديات في الوفاء بالمسئوليات الأخلاقية فتتمثل في الذاتية فعادة ما يعتبر أخلاقيا يمكن أن يكون ذاتيا في بعض الأحيان ويختلف عبر الثقافات أو الأفراد، كذلك

المصالح المتضاربة قد تتعارض المسئوليات الأخلاقية في بعض الأحيان مع الربحية قصيرة الأجل أو مصالح أصحاب المصلحة، الضغوط الإقتصادية في الأوقات الإقتصادية الصعبة، قد يصبح الحفاظ على المعايير الأخلاقية أكثر صعوبة، أيضًا عدم وجود إرشادات واضحة على عكس المسئوليات القانونية، قد لا تكون الحدود الأخلاقية واضحة دائما (Grant, et al, 2019, PP:11-12).

٤- المسئوليات الخيرية:

حيث تتعلق المسئوليات الخيرية بالإجراءات التطوعية التي تتخذها المنشآت لتحسين جودة الحياة لمجتمعاتها والمجتمع ككل، وبخلاف الالتزامات الإقتصادية والقانونية والأخلاقية، تعكس هذه المسئوليات التزام المنشأة بإحداث تأثير إيجابي والمساهمة في رفاهية نظامها البيئي الأكبر، وتشمل الأنشطة التطوعية التي تساهم في جودة حياة المجتمع التبرعات الخيرية.

وعن الجوانب الأساسية للمسئوليات الخيرية فتتمثل في المشاركة في الأنشطة التي تدعم المجتمعات المحلية، مثل بناء البنية التحتية، أو دعم التعليم، أو تعزيز الصحة. والتبرع الخيري حيث التبرع بالأموال أو المنتجات أو الخدمات للمنشآت أو القضايا الخيرية. كذلك التطوع والمتمثل في تشجيع الموظفين على التبرع بوقتهم ومهاراتهم لمشاريع مجتمعية أو منظمات خيرية. ايضا دعم القضايا ذات الأهمية المجتمعية، مثل الحفاظ على البيئة، أو التخفيف من حدة الجوع، أو القضاء على الأمراض، كذلك تعزيز المساعي الثقافية والفنية كدعم الفنون والثقافة والتراث لأثراء المجتمع (López, et al, 2017, P:166).

وعن المشاكل والتحديات في التعامل مع المسئوليات الخيرية فهي تتمثل في تخصيص الموارد فغالبا ما نجد صعوبة في تحقيق التوازن بين احتياجات العمل والأنشطة الخيرية وخاصة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة، كما أن قياس الأثر الحقيقي للجهود الخيرية ليس بالأمر السهل دائمًا، التشكك العام في بعض الأحيان قد يكون أمرًا صعبًا فغالبًا ما ينظر إلى الأعمال الخيرية على أنها مجرد تمارين وأعمال داعمة للعلاقات العامة مما يؤدي إلى التشكك، بالإضافة إلى أن الاختيارات والأعمال الخيرية قد تتخذ في بعض الأحيان عن غير قصد أبعادا سياسية أو تمس قضايا حساسة.

٥- الإدارة البيئية:

تعتبر الإدارة البيئية محرك رئيسي للأعمال والتنمية المستدامة حيث انها تشير إلى النهج والممارسات المنهجية التي يستخدمها الأفراد والمنشآت والحكومات لحماية البيئة وضمان التنمية المستدامة في سياق المنشآت التي تتعلق باتخاذ القرارات التي تضمن الكفاءة التشغيلية وتقليل البصمة البيئية.

وتتمثل المكونات الرئيسية للإدارة البيئية في المراجعة البيئية وهي عبارة عن عمليات فحص منتظمة للتأكد من أن ممارسات العمل تتماشى مع الأهداف البيئية والمتطلبات التنظيمية، مثل إدارة النفايات والمتمثلة في التخلص السليم من النفايات، وإعادة تدويرها أو إعادة استخدامها عندما يكون ذلك ممكنًا، وكفاءة الطاقة مثل استخدام الموارد مثل الكهرباء والغاز والمياه بكفاءة والاستثمار في مصادر الطاقة المتجدد، مكافحة التلوث وهي تتعلق بتنفيذ التدابير اللازمة لمنع إطلاق المواد الضارة في الهواء أو الماء أو الأرض، المشتريات المستدامة مثل الحصول على المنتجات والخدمات التي تم إنتاجها بشكل مستدام، التدريب والتعليم من خلال التأكد من أن الموظفين يفهمون أهمية القضايا البيئية ويتم تدريبهم على التصرف بمسئولية (Manoj, 2023, P:572)

وفيما يتعلق بالمشاكل والتحديات في تنفيذ الإدارة البيئية فهي تتمثل في التكاليف الأولية فالاستثمار الأولي المطلوب للتكنولوجيا الخضراء أو البنية التحتية المستدامة مرتفعًا وهو يعتبر احد المشاكل التي تواجه الإدارة البيئية، كذلك اللوائح المعقدة فاللوائح المتغيرة والمتطورة باستمرار قد تجعل الامتثال لها أمرا صعبا، ايضا المقاومة للتغيير فقد يقاوم الموظفون وأصحاب المصلحة التغييرات في العمليات أو التقنيات، كما أن الاختلافات العالمية تجعل المنشآت المتعددة الجنسيات تواجه صعوبات في التكيف مع المعايير البيئية المتنوعة والمفاهيم الثقافية المتعلقة بالمسئولية الإجتماعية في بلدان مختلفة.

٦- المشاركة المجتمعية:

تعتبر المشاركة المجتمعية هي الركيزة الأساسية للمنشآت الحديثة ويشار إليها أحيانًا باسم المشاركة المجتمعية أو المواطنة المؤسسية، هي مشاركة والتزام الأفراد أو المنشآت في الأنشطة التي تؤثر بشكل إيجابي على رفاهية المجتمعات المحلية، وبالنسبة للمنشآت تترجم هذه المشاركة إلى مبادرات تتجاوز تحقيق الربح، وتؤكد على المساهمة الحقيقية في تحسين المجتمع.(Grant, et al, 2019, PP:12-13) .

أشكال المشاركة المجتمعية: العمل الخيري وهو من خلال المساهمات المالية المباشرة أو التبرعات للجمعيات الخيرية المحلية أو المنشآت غير الحكومية أو القضايا،التطوع حيث يخصص الموظفون وقتهم ومهاراتهم للقضايا المحلية، سواء كان ذلك تجديد مدرسة أو زراعة الأشجار، الشراكات مع المنشآت غير الحكومية وذلك من خلال مشاريع تعاونية تتعاون فيها المنشآت والمنشآت غير الحكومية لمعالجة احتياجات المجتمع المحددة، رعاية الأحداث المحلية من خلال دعم الأحداث المجتمعية، مثل الأحداث الرياضية المحلية، أو المهرجانات، أو

الأحداث الثقافية، المبادرات التعليمية مثل تقديم المنح الدراسية، أو التدريب، أو برامج الإرشاد للطلاب المحليين، المصادر المحلية شراء السلع والخدمات من الموردين المحليين لتعزيز الإقتصاد المحلي.

كما تتمثل المشاكل والتحديات التي تواجه المشاركة المجتمعية الفعالة في عدم توافق حيث أن أهداف العمل الأهداف قد لا تتوافق دائمًا بسلاسة مع احتياجات المجتمع، الموارد غير الكافية بالنسبة للمنشآت الصغيرة على وجه الخصوص، فقد يكون تخصيص الموارد للمشاريع المجتمعية أمرا صعبا، الشك المجتمع فقد تقابل جهود المشاركة المجتمعية الأولية بالشك، خاصة إذا لم تكن تصرفات المنشأة السابقة تركز على المجتمع، كما أن تحديد الأثر الملموس وغير الملموس لمشاركة المجتمع قد يكون معقدًا واكثر صعوبة.

٧- إشتراك أصحاب المصلحة:

يشير إشتراك أصحاب المصلحة إلى العملية التي تقوم بها المنشأة بإشتراك الأفراد أو المجموعات أو الكيانات التي يمكن أن تتأثر بنتائج أفعالها أو يمكنها التأثير عليها. لا يقتصر هذا الإشتراك على التواصل فقط بل يتعلق ببناء العلاقات وتعزيز الثقة والتعاون لتحقيق الأهداف المشتركة مما ينتج عنه بناء علاقات قوية لتحقيق النجاح المتبادل. ويمكن أن يكون أصحاب المصلحة داخليين أو خارجيين. حيث تشمل أصحاب المصلحة الداخليين الموظفين والمديرين وأعضاء مجلس الإدارة والمساهمين.بينما تشمل أصحاب المصلحة الخارجيين العملاء والموردين والدائنين والجهات التنظيمية والمنشآت غير الحكومية ومجموعات المجتمع، وأحيانا حتى المنافسين (Vinay, et al, 2024, pP239).

وتتمثل المشاكل والتحديات في إشتراك أصحاب المصلحة في تنوع المصالح فقد يكون لأصحاب المصلحة المختلفين أولويات أو مصالح متضاربة، ايضا قيود الموارد فقد تتطلب المشاركة الفعالة موارد مكثفة من حيث الوقت والموظفين والمالية، حواجز الاتصال حيث يمكن للاختلافات في اللغة أو الثقافة أو الفهم التقني أن تعيق التواصل، كذلك قضايا الثقة فالتجارب السلبية السابقة إلى الشك أو عدم الثقة بين أصحاب المصلحة.

في الوقت الحالي وعلى مستوى العالم لا تعمل أي منظمة بمعزل عن غيرها فالتعامل مع أصحاب المصلحة ليس مجرد مسئولية مؤسسية بل هو ضرورة استراتيجية، وعندما يتم ذلك بشكل فعال يمكن أن يؤدي إلى تعزيز الثقة والنجاحات التعاونية والمسئولية الإجتماعية طويلة الأجل. ومع تعامل المنشآت مع تعقيدات والمشكلات المتلاحقة فإن المنشآت التي تعطي الأولوية لإشتراك أصحاب المصلحة تكون أكثر عرضة للازدهار والابتكار والتقدم بشكل دائم.

النتائج والتوصيات:

١- تشير النتائج إلى أن المسئولية الاجتماعية والبيئية هما الاكثر أهمية من بين المسئوليات غير الإقتصادية وان تنفيذ استراتيجيات تلك المسئوليات يرجع إلى إدارة المنشأة وأصحاب المصالح.

٢- تعتبر موارد المنشأة سواء الداخلية أو الخارجية هى أحد الدوافع الرئيسية وراء تنفيذ مثل المسئوليات غير الإقتصادية.

٣- تعتبر التحديات والمشكلات البيئية والمجتمعية هى أكثر المشكلات التي يمكن أن تعوق تبني وتنفيذ المنشآت للمسئوليات غير الإقتصادية.

٤- ان تطبيق مفهوم المسئوليات غير الإقتصادية للمنشآت يمكن أن يعزز الميزة التنافسية، ويحسن السمعة، ويقلل من معدل دوران الموظفين، ويضمن ولاء العملاء وودية المستثمرين، ويحقق فوائد اقتصادية من خلال التأثير بشكل إيجابي على الأداء المالي للمنشأة وقيمتها السوقية.

٥- تساعد الدوافع والابعاد المختلفة للمسئوليات غير الإقتصادية للمنشآت المديرين على اتخاذ القرارات المناسبة لضمان تنفيذ استراتيجيات هذه المسئوليات بشكل صحيح في منظماتهم وعدم تقييدها فقط بالاستثمارات المالية.

٦- تشير النتائج إلى أن تقارير المسئوليات غير الإقتصادية للمنشآت موضوعاً مهماً وأن الممارسات التجارية الحديثة تواجه منافسة متزايدة باستمرار، لذلك يجب على المديرين ومعدي تقارير المنشآت التركيز على الإبلاغ عن المعلومات المتاحة فيما يتعلق بما هو مفيد للمستثمرين واصحاب المصالح.

٧- يحاول البحث توعية المهتمين بتقديم أبحاث حول تنفيذ المسئوليات غير الإقتصادية للمنشآت وكيف يمكن تحسينها بشكل أكبر لإثراء فهم مفهوم تنفيذ المسئوليات غير الإقتصادية للمنشآت. مع اقتراح أبعاد تنفيذ تلك المسئوليات والتي تسهل مراجعة الأدبيات، ومحاولة التوصل إلى إطار عمل متكامل متعدد المستويات لتنفيذ هذه المسئوليات ومساعدة الأبحاث المستقبلية حول تنفيذها.

المراجع:

أ- المراجع العربية:

إرشادات معيار الأيزو ٢٦٠٠٠ للمسئولية المجتمعية، المعيار الدولي للمسئولية المجتمعية أيزو ٢٦٠٠٠.

https://www. bsigroup. com/ar-AE/-ISO-26000/-

الرافعي، أيمن محمد، (٢٠٢٠)، أثر الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للمنشآت على عدم تماثل المعلومات مع دراسة تطبيقية على المنشآت المدرجة في المؤشر المصري لمسئولية المنشآت، مجلة البحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد ٢، ص ص ٤٣.

سمره، ياسر السيد عبد العزيز، (٢٠١٥)، نموذج مقترح لقياس أتعاب المراجعة في ظل بيئة مخاطر الأعمال وزيادة المسئولية الاجتماعية للمنشآت المقيدة بالبورصة المصرية، مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، المجلد ٣٧، العدد ٢، ص ٢١، ص ٤٨٤.

ب- المراجع الاجنبية:

Bansal M (2022), Impact of mandatory CSR spending on strategic brand building levers: Evidence from a quasinatural experiment in India, Manag Decis Econ, Vol. 43, No. 8, p:3625-3630.

Baumann-Pauly, D., Wickert, C., Spence, L., & Scherer, A. (2013), Organizing corporate social responsibility in small and large firms: Size matters. Journal of Business Ethics, Vol.115, No. 4, pp. 697.

Beji, R., Yousfi, O., Loukil, N., & Omri, A. (2021), Board diversity and corporate social responsibility: Empirical evidence from France, Journal of Business Ethics, Vol. 173, No.1, pp. 133.

Billio, M., Costola, M., Hristova, I., Latino, C., & Pelizzon, L. (2021), Inside the ESG ratings: (Dis) agreement and performance, Corporate Social Responsibility and Environmental Management, vol, 28, No(5), pp. 1426.

Calabrese, A., Costa, R., & Rosati, F. (2015), A feedback-based model for CSR assessment and materiality analysis, Accounting Forum, Vol. 39, No.4, pp. 312.

Chao-Chan Wu, Fei-Chun Cheng, Dong-Yu Sheh, 2023, Exploring the factors affecting the implementation of corporate social responsibility from a strategic perspective, Humanities and Social Sciences Communications, V 10, N.1, pages 1-11.

Coquille Milupo, Brent Lovelock and Sebastian Philippe, (2019), Motivations and Barriers to Corporate Social Responsibility Engagement, Tourism and Hospitality Research, Vol.19, Issue 3, pp. 284.

Crane, A., & Glozer, S. (2016), Researching corporate social responsibility communication: Themes, opportunities and challenges, Journal of Management Studies, Vol.53, No.7, pp. 1223.

Eccles, R. G., Ioannou, I., & Serafeim, G. (2014), The impact of corporate sustainability on organizational processes and performance, Management Science, Vol. 60, No. 11, pp. 2384.

Galina Chipriyanova, Atanas Atanasov, Radosveta Krasteva-Hristova, 2024, Environmental Management For Sustainable Business In Chemical Industry In BULGARIA, Environment and Resources, Vide. Tehnologija. Resursi - Environment, Technology, Resources, Volume I, 95-101.

Grant Broussard, Leonard S. Rubenstein, Courtland Robinson, Wasim Maziak, Sappho Z. Gilbert & Matthew DeCamp, 2019, Challenges to ethical obligations and humanitarian principles in conflict settings: a systematic review, Journal of International Humanitarian Action, volume 4, N 15, PP:11-13.

Gregor Pfajfar a, Aviv Shoham b, Agnieszka Małecka C, Maja Zalaznik D., (2018), Value of corporate social responsibility for multiple stakeholders and social impact –

Relationship marketing perspective, Journal of Business Research, Vol. 143, P:49.

Haibo Jia, Rongnan Li, Yuanbo Guo, Zi Zhao, 2025, Research on corporate environmental investment behaviour driven by green credit policies, International Review of Financial Analysis, V.97, N.3, PP:1-17.

Husted BW, Allen DB (2007), Strategic corporate social responsibility and value creation among large firms: lessons from the Spanish experience, Long Range Plan, Vol. 40, No. 6, pp. 599.

Janamrung, P. Issarawornrawanich, (2015), The association between corporate social responsibility index and performance of firms in industrial products and resources industries: Empirical evidence from Thailand, Social Responsibility Journal, Vol. 11, No. 4, pp. 897.

Khalifa AS (2020), Strategy, nonstrategy and no strategy. J Strategy Manag, Vol.14, No. 1, pp. 37.

López Davisa. L, Marín Rivesb, S. Ruiz de Mayaa, 2017, Introducing Personal Social Responsibility as a key element to upgrade CSR, Spanish Journal of Marketing – ESIC, V. 21, N 2, P:166.

Lu, J., Ren, L., Qiao, J., Lin, W., & He, Y. (2019), Female executives and corporate social responsibility performance: A dual perspective of differences in institutional environment and heterogeneity of foreign experience, Transformations in Business & Economics, Vol.18, No.2, pp. 174.

M. Dolores Guerrero-Baena, Francisca Castilla-Polo, Pablo Rodríguez-Gutiérrez, 2024, Motivations for social and environmental reporting in Spanish SMEs: An inductive content analysis, Business Strategy and the Environment, V.34, N.1, PP: 4130-4144.

Manasakis C (2018), Business ethics and corporate social responsibility, Manag Decis Econ V. 39, N.4, pp: 490.

Manoj Kumar Kamila, Sahil Singh Jasrotia, 2023, Ethics and marketing responsibility: A bibliometric analysis and literature review, Asia Pacific Management Review, V 28, N 4, P:572.

Mohsen Anwar AbdElghaffar Saleh, Shimaa Mostafa AbdElghaffar, Azza Tawab AbdElrahman, (2020), The effectiveness of corporate social responsibility in the Egyptian private sector Empirical and Theoretical Investigation, International Journal of Economics, Business and Human Behaviour, Vol. 1, Issue 3, pp. 18.

Narjess Boubakri a, Sadok ElGhoul b, Omrane Guedhami c, He (Helen) Wang D., (2021), Corporate social responsibility in emerging market economies: Determinants, consequences, and future research directions, Emerging Markets Review, Vol. 46, pp. 3.

Oxana Gisca, Marja Matinmikko- Blue, Petri Ahokangas, Seppo Yrjolä, Jillian Gordon, 2023, Regulatory challenges and implications of the European electronic communications code (EECC) for local mobile communication network business, telecommunications Policy, Volume 47, Issue 10, P:9.

Paul Hohnen, Jason Potts, (2007), Corporate Social Responsibility: An Implementation Guide for Business, International Institute for Sustainable Development, pp:56.

Sheehy, B. (2015), Defining CSR: Problems and solutions, Journal of Business Ethics, Vol. 131, No. (3), pp. 625.

Verboven, H., & Vanherck, L. (2016), Sustainability management of SMEs and the UN sustainable development goals, Uwf Umwelt Wirtschafts Forum, 24, pp. 165.

Vinay Kandpal, Anshuman Jaswal, Ernesto D. R. Santibanez Gonzalez, Naveen Agarwal, (2024), Corporate Social Responsibility (C. S. R.) and E. S. G. Reporting: Redefining

Business in the Twenty-First Century, Circular Economy and Sustainability ((CES)), pp. 239.

Wang F, Lam M, Varshney S (2016), Corporate social responsibility: motivation, pressures, and barriers, J Int. Bus Ethics, Vol. 9, No. (1/2), pp. 7.

Yuan Y, Lu LY, Tian G, Yu Y (2020), Business strategy and corporate social responsibility, J Bus Ethics Vol. 162, No. (2), p. 359.